

محددات ربحية شركات التأمين الإسلامية

دراسة ميدانية على شركات التأمين الإسلامية الأردنية

خالد لافي النيف*

هناء محمد الحنيطي

ملخص

هدفت الدراسة إلى استكشاف أثر المتغيرات الخارجية والمتغيرات الداخلية الممثلة بالتضخم والنمو الاقتصادي وحجم الشركة ونسبة الرفع المالي ومخاطر السيولة ومعدل الخسارة، على ربحية شركات التأمين الإسلامية في الأردن في الفترة من الربع الأول من عام 2008 إلى الربع الرابع من عام 2013م.

ولتحقيق هذا الهدف تكونت عينة الدراسة من جميع الشركات التأمين الإسلامية العاملة خلال فترة الدراسة والمكونة من شركتين هما شركة التأمين الإسلامي وشركة الأولى للتأمين.

ولاختبار الفرضيات تم استخدام أسلوب انحدار البيانات المقطعية (بيانات البانيل) باستخدام برنامج Eviews بعد تجميع البيانات الربعية اللازمة من التقارير الدورية للشركات وللبنك المركزي الأردني ودائرة الإحصاءات العامة. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها أن المتغيرات المستقلة التي تؤثر في العائد على الموجودات وبدلالة إحصائية هي معدل التضخم وحجم الشركة ونسبة الرفع المالي ومعدل الخسارة، في حين أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لكل من متغير معدل النمو الاقتصادي ومخاطر السيولة.

الكلمات الدالة: شركات التأمين الإسلامي، قطاع التأمين في الأردن، ربحية الشركات.

* جامعة البلقاء التطبيقية.

تاريخ قبول البحث: 2015/3/15م.

تاريخ تسليم البحث: 2014/10/19م.

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2016م.

Determination Islamic Insurance Companies Profitability Empirical Evidence from Jordan

Khaled L. Al-Naif

Hana' Al- Huneiti

Abstract

This paper attempts to investigate the influence of external and internal factors on profitability of Islamic insurance companies (IIC) in Jordan. These factors are: inflation, economic growth, firm size, leverage ratio, liquidity risk, and loss rate).

For this purpose, an unbalanced panel dataset of two (IIC) were used and tested using panel data regression technique over the period of Q1 2008-Q4 2013.

The results indicates that the factors that affect return on asset of (IIC) in Jordan are; inflation, firm size, leverage ratio, and loss rate) while economic growth, and liquidity risk on the other hand, did not have any significant impact with firm's performance.

Keywords: Islamic insurance companies, Jordanian insurance sector.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم المرسلين محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين.

يعتبر قطاع صناعة التأمين وإدارة المخاطر من أهم المرتكزات الأساسية التي تركز عليها كافة القطاعات الصناعية والخدمية الأخرى باعتبار التأمين يشكل الدرع الواقي والوسيلة الفعالة لحماية الممتلكات ضد الأخطار وتوفير الاستقرار والامان وهو بذلك يمثل إضافة لقوة ومثانة الاقتصاد الوطني، فالكل رابح معه وخاسر بدونه.

ومع التطور الذي حصل في الصيرفة الإسلامية وما شهدته من نجاحات خاصة أثناء الأزمات المالية، وبعد أن أثبت التمويل الإسلامي الملتزم بقواعد الشريعة الإسلامية السمحة وجوده وقبوله على الصعيد العالمي في قطاع المصارف، باعتباره بديلاً يستطيع أن يقدم الكثير، واستكمالاً لحلقات الاقتصاد الإسلامي فقد إنطلقت شركات التأمين الإسلامي المجازة شرعاً في العالم عام 1979، وقد مثلت هذه الشركات مركز جذب لعدد من العملاء الذين يواجهون عوائق شرعية في التعامل مع شركات التأمين التقليدية إذ أن هدفها الأساسي هو تقديم المنتجات والخدمات التأمينية بما يتوافق مع قواعد الشريعة الإسلامية. (منشورات الاتحاد العالمي لشركات التأمين). وكغيرها من المؤسسات المالية تسعى شركات التأمين الإسلامية إلى تحسين أدائها وزيادة ربحيتها مما يساعدها على النمو والاستمرارية لمواجهة المشاكل الاقتصادية، بما يضمن تكاملها مع المؤسسات المالية العالمية.

الفرق بين التأمين التقليدي والتبادلي (التعاوني):

عقد التأمين وردت له تعريف كثيرة منها:

عرف القانون المدني المصري التأمين في المادة 747 بأنه "عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له، أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه، مبلغاً من المال أو إيراد مرتباً أو أي عوض مالي آخر، في حالة وقوع الحادث، أو تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك في نظير قسط، أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن" (السنهوري، 1964، ص1084). وهو نفس التعريف المقرر في القانون المدني الأردني: "عقد يلتزم به المؤمن (الشركة) أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى

المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو أيراد مرتباً، أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل مبلغ محدد أو أقساط دورية يؤديها المؤمن له للمؤمن" (العطير، 1995، ص 18، المذكرات الإيضاحية للقانون المدني الأردني).

أما نظام التأمين فهو: نظام تعاقدية يقوم على أساس المعاوضة، غايته التعاون على ترميم أضرار المخاطر الطارئة بواسطة هيئات منظمة تزاوّل عقوده بصورة فنية قائمة على أسس وقواعد إحصائية (الزرقا، 1994، ص 21).

وحتى يعد التأمين التعاوني تأميناً إسلامياً لا بد من ضبطه بضوابط معينة؛ أهمها (أنظر: أعمال الندوة الفقهية الرابعة، 1995، ص 466، الصوا، 1997، ص 35):

1. أن يتم الفصل بين حقوق حملة الوثائق وحملة الأسهم؛ وذلك بأن يفرد لحملة الوثائق حساب خاص بهم ولحملة الأسهم حساب خاص بهم.
2. أن تدفع أقساط التأمين من قبل حملة الوثائق على سبيل التبرع منهم، بقصد إعانة من يقع عليه الضرر من المشتركين في هذا النظام، وتتدخل هذه الأقساط في حساب حملة الوثائق.
3. أن يدخل عائد استثمار أقساط التأمين في حساب حملة الوثائق باعتبارهم مالكيها لها، ما عدا نسبة من عائد الاستثمار المنفق عليها بين حملة الوثائق وحملة الأسهم، إذ تخصص لحملة الأسهم وذلك مقابل عملهم في استثمار أقساط التأمين بصفتهن مضاربين.
4. إن ما يتحقق من فائض تأميني هو من حق حملة الوثائق، وليس لحملة الأسهم أي حق فيه.
5. أن يتم حسم مبالغ التأمين من حساب حملة الوثائق باعتبارهم متبرعين لمن وقع عليه الخطر، لا في نظير القسط الذي دفعوه. في حال عدم تغطية الأقساط المجمعّة وما ينتج عنها من عائد استثماري لحاجة المتضررين، فإن حملة الوثائق يتضامنون فيما بينهم لسد ذلك العجز.
6. أن تلتزم شركة التأمين بأحكام الشريعة الإسلامية سواء في إدارتها لعمليات التأمين أو في استثمارها لأقساط التأمين.

من كل ما تقدم نجد أن هناك فوارق أساسية بين التأمين الإسلامي والتأمين التقليدي وهي (أنظر: الصوا، 2004، ص 60-62، شبير، 1996، ص 124):

1. إن التأمين الإسلامي يقوم على أساس إدارة تأمين تعاوني وليس الاتجار بالتأمين.
2. يختلف توزيع الفائض التأميني على المستأمنين بين التأمين التقليدي والتأمين الإسلامي؛ ففائض التأمين في شركات التأمين التقليدي يذهب للشركة ولمؤسسيها والمساهمين فيها، لأنه تأمين تجاري قائم على أن مجموع الفائض يكون من حقهم في مقابل أن يتحملوا هم المخاطر. بينما في شركة التأمين الإسلامية يرجع الفائض التأميني إلى حملة الوثائق في حساب خاص بهم، وتقوم الشركة بإدارة هذا الفائض التأميني واستثماره، وهذا البند يفترق أيضاً من هذه الناحية.
3. الفائض التأميني إذا فضل شيء منه يمكن في السنة القادمة إذا ظل الشخص المؤمن له مستمراً في الشركة يرد له ما فضل، سواء من جهة أرباح المضاربة أو من جهة المدفوعات نفسها، فقد يرد له القسط التأميني، أو يحسم إذا جدد التأمين من وثيقة التأمين الجديدة.
4. كذلك إذا كان حساب حملة الوثائق عاجزاً عن الوفاء بالتزاماته تجاه المؤمن لهم فيقترض من رأسمال الشركة كقرض حسن لحساب هذا العجز ثم يسدد بعد ذلك لما ترد في السنوات القادمة، وهذا ليس له نظير في الشركات التقليدية العادية أو شركات التأمين التجارية.

قطاع التأمين في الأردن:

كانت البداية الأولى للتأمين في الأردن في عام 1946 حيث تم تأسيس أول وكالة للتأمين تابعة لشركة الشرق للتأمين المصرية التي كانت قد تأسست عام 1921 في القاهرة برأس مال مصري فرنسي مشترك. وفي أوائل الخمسينيات تأسست شركة التأمين الأردنية كأول شركة تأمين أردنية وفي عام 1956 تأسست الجمعية الأردنية لشركات التأمين كأول هيئة لتنظيم شؤون قطاع التأمين في الأردن. ثم شهد القطاع تطوراً كبيراً حتى منتصف الثمانينيات حيث بلغ عدد شركات التأمين (33) شركة وفرع ووكالة منها (23) شركة تأمين محلية والباقي فروع لشركات أجنبية وفي عام 2000 وصل العدد إلى (27) شركة تأمين. واستقر عدد الشركات إلى 28 شركة خلال عامي 2009 و2010. وقد بلغ رأسمال هذه الشركات (295.7) مليون دينار في نهاية عام 2010. ثم انخفض

عدد هذه الشركات عام 2013 الى 27 شركة بلغ إجمالي موجوداتها 773 مليون دينار في منتصف عام 2013 (مع إستثناء شركتين لعدم توفر البيانات) (الإتحاد الأردني لشركات التأمين، 2013). وقد بلغ إجمالي الأقساط في سوق التأمين الأردني (253508487) دينار عام 2013 مقارنة بمبلغ 244572245 دينار للنصف الأول من عام 2012 في حين بلغ إجمالي التعويضات المدفوعة ل 25 شركة تأمين من أصل 28 شركة عاملة في السوق في النصف الأول من عام 2013 وبلغ 159318345 دينار مقابل تعويضات بلغت 174186262 دينار للنصف الأول من عام 2012.

أما بالنسبة لشركات التأمين الإسلامي فقد تأسست شركة التأمين الإسلامية الأردنية في عام 1996 برأس مال قدره 12 مليون دينار (للاستزادة: أنظر الموقع الإلكتروني (www.islamicinsurance.jo))، ثم تلتها الشركة الأولى للتأمين التي تأسست عام 2007 برأس مال قدرة 24 مليون دينار (للاستزادة: انظر الموقع الإلكتروني (Arabic.firstinsurance.jo))، وقد بلغت الحصة السوقية لشركة التأمين الإسلامية في منتصف عام 2013 ما قيمته 4.85% من سوق التأمين الأردني في حين بلغت حصة الشركة الأولى للتأمين 4.9% (الإتحاد الأردني لشركات التأمين، 2013). وتعمل جميع هذه الشركات في سوق يعتبر صغيرا على جميع المستويات إذا ما قورن بباقي الدول النامية والمتقدمة حيث يساهم قطاع التأمين بنسبة 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة الفرد من دخله المصروف على التأمين لا يتجاوز 66.8 دينار سنويا وهذه النسبة تعتبر منخفضة. كما أن حصة تأمينات الحياة لعام 2010 تبلغ 9.3% في السوق في حين تتجاوز نسبتها 50% في الدول المتقدمة وهذه النسبة تؤثر كثيرا على تكوين حجم المدخرات التي يتمتع بها هذا النوع من التأمين على وجه التحديد (الاتحاد الأردني لشركات التأمين).

أما من حيث فروع التأمين فإن الجدول (1) التالي يبين حصة فروع التأمين من إجمالي الأقساط والتعويضات عام 2013.

الجدول (1) حصة فروع التأمين من إجمالي الأقساط والتعويضات عام 2013

ترتيب التعويضات			ترتيب الاقساط		
النسبة %	فرع التأمين	الترتيب	النسبة %	فرع التأمين	الترتيب
50.4	المركبات	1	43	المركبات	1
35	الطبي	2	23	الصحي	2
7.6	الحياة	3	17	التكافل الإجتماعي	3
4.3	الحريق	4	10	الحريق والهندسي	4
2	البحري والطيران	5	5	البحري والطيران	5
0.53	الحوادث العامة	6	2	الحوادث العامة	6
0.17	الاثتمان	7			7
	الإجمالي	8	100	الإجمالي	

المصدر: التقرير www.joif.org

الإطار النظري والدراسات السابقة:

يعتبر تقييم الأداء المالي أحد أهم المواضيع التي ركزت عليها النظريات والأدبيات المالية باعتباره مقياساً يتستخدم من قبل المالكين والمستثمرين والمقرضين والمحللين الماليين للحكم على نجاح الإدارة وكفاءتها في استخدام الموارد المتاحة وقدرتها على تعظيم ثروة ملاكها لتحقيق معدلات أداء مرتفعة وبما يضمن بقاءها واستمراريتها.

وفي حين تشير الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع إلى وجود اهتمام متزايد وعدد وفير من الدراسات عن محددات الربحية في المؤسسات المالية وخاصة البنوك التقليدية، فإن تلك الأدبيات والدراسات المتعلقة بشركات التأمين وخاصة التأمين الإسلامي ما زالت شحيحة ونادرة وتتركز على الجوانب النظرية أكثر من تركيزها على الجوانب الميدانية، حيث تشير هنا إلى وجود دراسة عربية واحدة تناولت محددات ربحية شركات التأمين الكويتية ولم يجد الباحثان أية دراسة

تتناول هذا الموضوع في شركات التأمين الإسلامية. وفيما يلي إستعراض لأهم الأدبيات والدراسات المتعلقة بالموضوع:

أشارت نظرية الإشارة (Signal Theory) وفرضية تكاليف الإفلاس Bankruptcy Cost (Hypothesis) وفرضية قوة السوق (Market Power Hypothesis) إلى أن أداء الشركة يتأثر سلباً أو إيجاباً بالمحددات الخارجية والداخلية للشركة ويعنى بالمحددات الربحية للشركة: تشكيلة من كميات لها قيمة محدّدة جبرياً ومستعملة في فئة معينة من المحددات الخارجية والداخلية. وتتمثل المحددات الخارجية في (معدل التضخم ونصيب الفرد من الدخل القومي) أما المحددات الداخلية فتتمثل بتلك العوامل والقرارات التي تقع تحت سيطرة الإدارة وتؤثر على الأداء التشغيلي مثل القرارات المتعلقة بكل من (حجم الشركة، نسبة المديونية، مخاطر السيولة، معدل الخسارة). وفيما يلي إستعراض للأدبيات المتعلقة بكل من هذه المحددات.

معدل التضخم:

يعتبر التضخم أحد أهم عوامل الاقتصاد الكلي التي تؤثر على كافة القطاعات الاقتصادية، وفي حين يرى البعض أن معدل التضخم يؤثر إيجابياً على القطاع المالي وخاصة المؤسسات المالية وذلك بسبب أن هذه المؤسسات تتوقع التضخم وتقوم بتعديل الفائدة وبما يضمن تحقيق ربح أكبر والتي أيدتها عدد من الدراسات الميدانية مثل: دراسة (Abdul Jamal, H and Abdul Karim. 2012 ودراسة (Sufian (2011) في كوريا ودراسة (Fadzlan (2010) في تايلاند، ودراسة (Wasiuzzaman and Tarmizi (2009) في ماليزيا، ودراسة (Naceur and Goaiad (2003) في البنوك التونسية، ودراسة (Bashir (2000) في دول الشرق الأوسط. أما Perry (1992) فقد أشار إلى أن الأثر الإيجابي أو السلبي يعتمد على فيما إذا كان التضخم متوقعاً أم لا، لأنه في حال توقعه سيكون لدى الشركات القدرة في أن تبادر بسرعة إلى رفع سعر الفائدة وبما يزيد من إيراداتها عن تكاليفها، لذلك فإنه في هذه الحالة سيكون أثر التضخم إيجابياً. أما إذا لم يكن متوقفاً فلن تتوفر للشركات القدرة على ردة الفعل السريعة وتعديل اسعار الفوائد وهذا سيؤدي الى زيادة التكاليف بنسبة اكثر من زيادة الإيرادات ويجعل تأثير التضخم سلبياً. ومن الدراسات الميدانية التي أظهرت وجود علاقة سلبية دراسة كل من: (Abreu and Mendes, 2000) في الدول

الأوروبية، (Khrawish, 2011) في الأردن. وهناك عدد من الدراسات أظهرت عدم وجود علاقة بدلالة إحصائية (Alper and Anbar, 2011) في تركيا، (Ramadan et. al., 2011) في الأردن. لذلك فإن العلاقة بين معدل التضخم وربحية الشركة في قطاع شركات التأمين الإسلامي غير متنبأ به. وعلى هذا الأساس يمكن صياغة فرض البحث الخاص بمتغير معدل التضخم على النحو التالي:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم على معدل العائد على الموجودات في شركات التأمين الإسلامية الأردنية.

النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي من عوامل الاقتصاد الكلي التي تؤخذ بالاعتبار عند دراسة ربحية الشركات في القطاع المالي وخاصة المؤسسات المالية حيث ترى بعض الدراسات السابقة بأن النمو الاقتصادي يلعب دوراً مهماً في استقرار الاقتصاد ولذلك يؤثر إيجاباً في ربحية المؤسسات المالية (Vong and Chan 2007); (Bashir, 2000) ويشير (Pasiouras and Kosmidou 2007) (2009) إلى أن نمو الاقتصاد يزيد من كفاءة الشركات المالية بعكس الظروف الاقتصادية السيئة والأزمات التي تقلل الإيرادات. ومع ذلك فإن الدراسات الميدانية أظهرت نتائج متضاربة، ففي حين أشارت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والربحية مثل دراسة (Bashir 2000) في دول الشرق الأوسط، فإن دراسات أخرى توصلت إلى وجود علاقة سلبية بينهما مثل دراسة (Pasiouras and Kosmidou 2007) في الشركات المالية في الإتحاد الأوروبي ودراسة (Khrawish 2011) في الأردن. بالمقابل فإن هناك العديد من الدراسات التي أشارت إلى عدم وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والربحية منها على سبيل المثال: دراسة (Alper and Anbar, 2011) في تركيا، ودراسة (Ramlall, 2009) في تايوان، ودراسة (Naceur and Goaie, 2003) في تونس. ويقاس النمو الاقتصادي بنسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي من فترة إلى أخرى.

وعلى هذا الأساس يمكن صياغة الفرضية العدمية المتعلقة بمتغير معدل النمو الاقتصادي على النحو التالي:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل النمو الاقتصادي على معدل العائد على الموجودات في شركات التأمين الإسلامية الأردنية.

حجم الشركة:

تشير النظرية الاقتصادية إلى أن زيادة حجم الشركة يمكنها من الاستفادة من مزايا وفورات الحجم الاقتصادي الكبير (Economic of Scale) الفنية والإدارية والمالية التي تؤثر على كفاءتها وقدرتها على إستغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة بشكل أفضل وبما يؤدي إلى خفض متوسط التكاليف وبالتالي رفع مستوى أرباحها، وهذا يعني أنه كلما زاد حجم الشركة زادت كفاءتها في تقديم خدمات بكلفة أقل، إلا أن هذه الميزة يمكن أن تختفي بعد الوصول إلى حجم معين تضعف معه الرقابة وتتعدّد عملية الإتصال ويترهل الهيكل التنظيمي (Diseconomic of Scale). ولقد أيدت بعض الدراسات الميدانية العلاقة الطردية بين حجم الشركة وربحيّتها منها دراسة Dennis and Taisier (2011) ودراسة Fadzlan (2010).

ومع عدم وجود مقياس موحد لحجم الشركة إلا أن أكثر المقاييس شيوعاً في العديد من الدراسات السابقة هو اللوغارتم الطبيعي لإجمالي الموجودات.

وبناء على ذلك فإننا نتوقع مثل هذه العلاقة في شركات التأمين الإسلامية الأردنية. وعليه يمكن اشتقاق الفرضية العدمية الثانية كما يلي:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على معدل العائد على الموجودات في شركات التأمين الإسلامية الأردنية.

4- نسبة المديونية (نسبة الرفع المالي):

تشير نظرية الإشارة إلى أن ارتفاع نسبة الرفع المالي يمثل إشارة إيجابية من الإدارة توحى بمستقبل مشرق للشركة وهذا يدعم وجود علاقة طردية بين هذه النسبة وربحية الشركة. كما تؤكد هذه النظرية على أن إدارة الشركات الأحسن أداء هي تلك التي تستطيع إصدار إشارات خاصة وفعالة تميزها عن غيرها من المؤسسات الأقل أداء، ويعتبر نموذج (Ross, 1977) الأساس الذي

بنيت عليه نظرية الإشارة (زغود، 2009). ويرى (Ross, 1977) أنه وحسب هذه النظرية قد تقوم الإدارة باستخدام مستويات مرتفعة من الديون من أجل إرسال إشارة إلى السوق المالي والمستثمرون بارتفاع أداء المؤسسة، بمعنى آخر إذا أرادت الإدارة التدليل على أن مؤسستهم ذات ربحية عالية فإن عليهم إصدار المزيد من الديون، خاصة وأن زيادة الديون تؤدي إلى ارتفاع التكاليف الحدية المتوقعة للإفلاس لذلك فإن إدارة المؤسسات الأقل أداء لن يستطيعوا تقليد المؤسسات الأحسن أداء بإصدار المزيد ومن شأن ذلك كله أن يرفع من القيمة السوقية للمؤسسة ويؤثر إيجابياً على أسعار الأسهم (زغود، 2009)، ويتفق ذلك مع وجهة نظر نظرية الخطر والعائد التي ترى أن ارتفاع نسبة الدين سيؤدي من المخاطر التي تواجهها الشركة إلا أنها ستعود عليها بعائد أكبر بناءً على العلاقة الطردية بين العائد والمخاطر ونتيجة لرؤية هذه النظرية فإن من المتوقع أن تكون العلاقة بين هذه النسبة والربحية طردية. بالمقابل، فإن هناك من يرى عكس ذلك، أي وجود علاقة عكسية بين ربحية الشركة ونسبة الرفع المالي، وقد فسرت بعض الدراسات ذلك بأن ارتفاع مستوى ربحية الشركة يعني ارتفاع الأرباح المحتجزة (التمويل الذاتي) وانخفاض الحاجة إلى التمويل الخارجي ومن ثم انخفاض الحاجة إلى الديون وبالتالي اعتماد المؤسسة بدرجة أقل على الأموال المقترضة. (زغود، 2009، ص159). ميدانياً فإن الدراسات الميدانية السابقة تشير إلى نتائج متناقضة تدعم وجهتي النظر أعلاه في الدول المتقدمة وفي القطاعات الأخرى، حيث توصلت دراسات عديدة إلى وجود علاقة إيجابية منها على سبيل المثال دراسة (Abor (2005 ودراسة (Joshua, A (2005

في حين توصلت دراسات عديدة أخرى إلى وجود علاقة سلبية منها على سبيل المثال دراسة T. Dimitris, M. & Maria, P. and J.Aloy Niresh, (2012) Velnampy ودراسة (2008). لذلك فإن العلاقة بين نسبة الرفع المالي وربحية الشركة في قطاع شركات التأمين الإسلامي غير متنبأ بها. وتقاس نسبة الرفع المالي بنسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الموجودات.

وعلى هذا الأساس يمكن صياغة فرض العدم الخاص بمتغير نسبة الرفع المالي على النحو التالي:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة المديونية على معدل العائد على الموجودات في شركات التأمين الإسلامية الأردنية.

5- مخاطر السيولة:

تقتضي طبيعة أعمال شركات التأمين إلتزامها بدفع التعويض لعملائها بالسرعة الممكنة لأن أي تأخير أو تكلؤ سيؤثر على سمعة الشركة التي تعتبر جزءا مهما في رأس مال الشركة، وحيث أن معظم أنواع التأمين تكون بطبيعتها قصيرة الأجل مثل (تأمين السيارات) فإن ذلك يزيد من ضرورة احتفاظ الشركة بكميات كافية من النقد وما شابهه لمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها تجنباً للوقوع في الإعسار الفني.

وبما يتفق مع الأدبيات المالية التي أشارت إلى وجود علاقة سلبية بين نسبة السيولة والربحية فإننا نتوقع مثل هذه العلاقة في شركات التأمين الإسلامية الأردنية. وتقاس مخاطر السيولة بنسبة الودائع والنقد وما في حكمه الى الموجودات.

ومن هنا فإننا نتوقع مثل هذه العلاقة في شركات التأمين الإسلامية الأردنية. وعليه يمكن إشتقاق الفرضية الثالثة كما يلي:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على معدل العائد على الموجودات في شركات التأمين الإسلامية الأردنية.

6- معدل الخسارة :

ويشير هذا المعدل إلى قيمه الخساره المعرض لها مبلغ دينار واحد خلال فتره زمنيّه واحده عاده ما تكون سنة واحدة. وهو يساوي: صافي تكلفة التعويضات / صافي الإيرادات المتحققة من الأقساط المكتتبه (الإتحاد الأردني لشركات التأمين، تقرير أعمال التأمين في الأردن 2010، ص19)

ومن هنا فإننا نتوقع وجود أثر لمعدل الخسارة في شركات التأمين الإسلامية الأردنية. وعليه يمكن شتقاق الفرضية العدمية الثالثة كما يلي:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الخسارة على معدل العائد على الموجودات في شركات التأمين الإسلامية الأردنية.

الدراسات السابقة:

- 1- دراسة (Abdul Jamal, Hamidi and Abdul Karim. 2012) التي هدفت إلى استكشاف أثر عوامل الاقتصاد الكلي على ربحية البنوك المحلية والأجنبية في ماليزيا باستخدام عينة مكونة من 16 بنكا تجاريا وقد غطت الفترة 2004 الى 2011. وقد أشارت النتائج إلى أن العوامل الخارجية (التضخم وسعر الفائدة والنتاج المحلي الإجمالي) تؤثر إيجابيا على العائد على الموجودات في جميع البنوك التجارية في حين كان تأثير تطور السوق المالي سلبيا على ربحية البنوك. أما بالنسبة لسعر الفائدة فقد أظهرت النتائج أنه يؤثر إيجابيا على ربحية البنوك الأجنبية ولا يؤثر على ربحية البنوك المحلية.
- 2- دراسة (Alper and Anbar, 2011) هدفت إلى استكشاف أثر خصائص البنك ومؤشرات الاقتصاد الكلي على ربحية البنوك التجارية في تركيا في الفترة من 2002 الى 2010 وأظهرت نتائج الدراسة أن سعر الفائدة فقط ذو أثر إيجابي على ربحية البنك.
- 3- دراسة (Dennis and Taisier, 2011) التي هدفت إلى مقارنة أثر المحددات الاقتصادية (كفاءة الأرباح وكفاءة التكاليف وصافي الدخل ومخصص القروض) على مقاييس الربحية المحاسبية (العائد على الموجودات والعائد على حقوق المالكين) في بنوك دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة 2000 الى 2008. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها وجود علاقة إيجابية بين حجم البنك والأداء، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي لكفاءة الأرباح والتكاليف على الربحية.
- 4- دراسة (Khwarish, 2011) من ماليزيا والتي هدفت إلى اختبار محددات أداء البنوك الأردنية في الفترة من 2000 إلى 2010 وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للتضخم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على كل من العائد على الموجودات والعائد على حقوق المالكين.
- 5- دراسة (Ramadan et. al., 2011) من ماليزيا: والتي هدفت إلى اختبار محددات أداء البنوك الأردنية في الفترة من 2001 إلى 2010 وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن خصائص البنك (ارتفاع أنشطة الإقراض وانخفاض مخاطر الائتمان وكفاءة إدارة التكاليف) تلعب دورا مهما

في التأثير على أداء البنوك في الأردن في حين أن التضخم والنمو الاقتصادي ذات أثر سلبي ولكن بدون دلالة إحصائية على كل من العائد على الموجودات والعائد على حقوق المالكين.

6- دراسة (Fadzlan, 2010) التي هدفت إلى دراسة أثر المؤشرات الداخلية ومؤشرات الاقتصاد الكلي على ربحية البنوك التايلندية في الفترة من 1999 إلى 2005. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها وجود أثر إيجابي لكل من حجم البنك، والتضخم، والنمو الاقتصادي من جهة وربحية الشركة من جهة أخرى. كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي لدخل البنك من غير الفوائد ومخاطر الائتمان ونصيب الفرد من الدخل على الربحية.

7- دراسة الشوملي (2010) التي استهدفت إلى التعرف على العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين الأردنية مقاساً بعدد من نسب الربحية وبين بعض المؤشرات الهيكلية لرأس مال شركات التأمين مثل حجم الشركة وهيكل ملكيتها ومعدل المديونية ودرجة نضجها، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين حجم الشركة ومعدل الربحية وعلاقة إيجابية بين نسبة المديونية ومعدل الربحية.

8- دراسة عبدالحميد، عادل، (دون) التي هدفت إلى تحديد العوامل المؤثرة على مستوى أداء شركات التأمين الكويتية ومدى أهميتها ولقد قسم تلك العوامل إلى ثلاث مجموعات. المجموعة الأولى: تتصل بطبيعة العمليات المقبولة من حيث طبيعة الأخطار المغطاة تأمينياً ودرجة خطورتها. والمجموعة الثانية: ترتبط بكفاءة أداء الوظائف الفنية والإدارية لشركات التأمين. وأخيراً المجموعة الثالثة: تتصل بخصائص سوق التأمين المحلية. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها وجود علاقة قوية وواضحة بين خصائص سوق التأمين ومستوى أداء الشركة ووجود علاقة قوية بين أداء شركات التأمين ومستوى إنتاجيتها.

مساهمة الدراسة:

في حين تشير الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع إلى وجود إهتمام متزايد وعدد وفير من الدراسات عن محددات الربحية في المؤسسات المالية وخاصة البنوك التقليدية فإن تلك الأدبيات والدراسات المتعلقة بشركات التأمين وخاصة التأمين الإسلامي ما زالت شحيحة ونادرة وتتركز على الجوانب النظرية والشرعية أكثر من تركيزها على الجوانب الميدانية، حيث تشير هنا إلى

وجود دراسة عربية واحدة تناولت محددات ربحية شركات التأمين الكويتية (عبد الحميد، دون) ولم يجد الباحثان أية دراسة تتناول هذا الموضوع في شركات التأمين الإسلامية.

لذلك فإن هذه الدراسة تعتبر حسب علم الباحثين الدراسة الميدانية الأولى التي تناولت محددات الربحية في شركات التأمين الإسلامي وبذلك فإنها ستساهم بإضافة علمية قيمة يستفيد منها الباحثون والمساهمون وإدارة الشركات.

مشكلة الدراسة:

أشارت الكثير من الكتابات المتخصصة في الإدارة المالية إلى أن هدف تحسين الأداء بما يعظم ثروة المالكين يعتبر أحد أهم الأهداف الإستراتيجية التي تسعى شركات الأعمال لتحقيقها. لذلك فقد تزايد الاهتمام وتعددت الدراسات المتعلقة بالعوامل المحددة للأداء.

ويما أن التأمين التكافلي الإسلامي حديث العهد نسبياً وقد دخل في منافسة شركات التأمين الأخرى فإن أهمية تحقيق هذا الهدف بالتعرف على العوامل المؤثرة به تصبح أكثر أهمية على مستوى الشركة والعملاء والمساهمين والدولة.

ومن هنا فإن مشكلة الدراسة الرئيسية تتمثل في الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

ما أثر المتغيرات الخارجية (التضخم، النمو الاقتصادي) والمتغيرات الداخلية (نسبة المديونية، حجم الشركة، مخاطر السيولة، معدل الخسارة) على أداء شركات التأمين الإسلامية الأردنية؟

ويشكل أدق الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم على أداء شركات التأمين الإسلامية الأردنية؟
- هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل النمو الاقتصادي على أداء شركات التأمين الإسلامية الأردنية؟
- هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على أداء شركات التأمين الإسلامية الأردنية؟
- هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة المديونية على أداء شركات التأمين الإسلامية الأردنية؟

محددات ربحية شركات التأمين الإسلامية دراسة ميدانية على شركات التأمين الإسلامية الأردنية

خالد لافي النيف، هناء محمد الحنيطي

- هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة التي تتعرض لها الشركة على أداء شركات التأمين الإسلامية الأردنية؟

- هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الخسارة على أداء شركات التأمين الإسلامية الأردنية؟

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى العوامل المؤثرة على أداء شركات التأمين الإسلامية الأردنية الممثلة بالمتغيرات الخارجية (التضخم، النمو الاقتصادي) والمتغيرات الداخلية (حجم الشركة، نسبة المديونية، مخاطر السيولة، معدل الخسارة) في الفترة من 2008 إلى 2013.

كما وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة المساهمة في سد الفجوة في الأدبيات العربية والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة في شركات التأمين بوجه عام وفي شركات التأمين الإسلامية على وجه الخصوص، والتي ما زالت شحيحة ونادرة وتركز على الجوانب النظرية أكثر من تركيزها على الجوانب التطبيقية مما يظهر الحاجة الماسة لإجراء المزيد من الدراسات الميدانية التي تعتمد على الأساليب الإحصائية المتقدمة خاصة في البيئة العربية.

فرضيات الدراسة:

استنادا على اسئلة الدراسة فقد تمت صياغة الفرضيات التالية وعند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

الفرضية الرئيسية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات الخارجية (التضخم، النمو الاقتصادي) والمتغيرات الداخلية (نسبة المديونية، حجم الشركة، مخاطر السيولة، معدل الخسارة) على معدل العائد على الموجودات في شركات التأمين الإسلامية الأردنية.

وينبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم على معدل العائد على الموجودات في شركات التأمين الإسلامية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل النمو الاقتصادي على معدل العائد على الموجودات في شركات التأمين الإسلامية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على معدل العائد على الموجودات في شركات التأمين الإسلامية الأردنية.

الفرضية الفرعية الرابعة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة المديونية على معدل العائد على الموجودات في شركات التأمين الإسلامية الأردنية.

الفرضية الفرعية الخامسة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على معدل العائد على الموجودات في شركات التأمين الإسلامية الأردنية.

الفرضية الفرعية السادسة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الخسارة على معدل العائد على الموجودات في شركات التأمين الإسلامية الأردنية.

حدود الدراسة:

للإجابة عن أسئلة الدراسة والتوصل إلى نتائج دقيقة فقد تم حصر الدراسة ضمن حدود متعلقة بالمفاهيم وإطار المكاني والزمني وذلك على النحو التالي:

الحدود المتعلقة بالمفاهيم:

إقتصرت الدراسة في جانبها التطبيقي على العوامل أو المحددات التي توفرت البيانات اللازمة لاحتسابها وتلك التي نعتقد أنها الأكثر تأثيراً على ربحية شركات التأمين الإسلامية الأردنية، لذلك فإن نموذج الدراسة لن يتضمن جميع المتغيرات التي يفترض أنها تؤثر في ربحية الشركات، حيث اقتصرت متغيرات الدراسة على بعض العوامل الخارجية هي: معدل التضخم، النمو الاقتصادي، وبعض العوامل الداخلية وهي: (حجم الشركة، نسبة المديونية، مخاطر السيولة، معدل الخسارة). أما في الجانب النظري فقد ظهرت صعوبة الحصول على دراسات سابقة وثيقة الصلة بموضوع الدراسة في شركات التأمين الإسلامي حيث ركزت معظم الدراسات على قطاع البنوك.

الحدود المكانية:

شملت الدراسة الميدانية جميع شركات التأمين الإسلامي في الأردن وعددها شركتان فقط لعدم وجود شركات أخرى.

الحدود الزمانية:

تغطي الدراسة الحالية الفترة الزمنية من عام 2008 إلى عام 2013 ويرجع سبب اختيار هذه الفترة إلى أن إحدى الشركتين قد تأسست عام 2007.

منهجية الدراسة

مجتمع وعينة الدراسة:

على الرغم من أن عدد شركات التأمين العاملة في الأردن قد بلغ 28 شركة (تقرير الاتحاد 2013) إلا أن عينة هذه الدراسة تتكون من جميع شركات التأمين الإسلامي العاملة في الأردن والبالغ عددها شركتان فقط هما شركة التأمين الإسلامي والأولى للتأمين.

أسلوب الدراسة

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية والتحليلية التي تبحث في تحليل أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع واختبار العلاقات الارتباطية فيما بينها، فعلى صعيد البحث الوصفي فقد تم إجراء مسح مكتبي وإلكتروني للدراسات والبحوث النظرية والميدانية السابقة من أجل بلورة الأسس والمنطلقات التي يقوم عليها الإطار النظري. أما على صعيد البحث التحليلي فقد تم تحليل البيانات المتعلقة بالمتغيرات الداخلية من خلال القوائم المالية والتقارير السنوية للشركات ومن موقع سوق عمان المالي الرسمي، في حين تم جمع البيانات المتعلقة بالمتغيرات الخارجية من موقع ومنشورات البنك المركزي الأردني ودائرة الإحصاءات العامة وذلك للفترة من 2008 إلى 2013، وتم إعدادها باستخدام برنامج EXCEL لتكون جاهزة للتحليل القياسي باستخدام برنامج EViews.

متغيرات الدراسة:

يتمثل المتغير التابع بربحية الشركة وستستخدم هذه الدراسة المقياس المحاسبي المتمثل بمعدل العائد على الموجودات (ROA) return on asset لقياس الربحية باعتباره مقياساً كلياً يعبر عن أداء الشركة حيث يقيس مدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية، وبالتالي فهو يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية بالمنشأة. في حين يؤخذ على معدل العائد على حقوق الملكية أنه يتجاهل الرفع المالي (Flamini et. al., 2009 in Wasiuzzaman and Tarmizi, 2009) وقد تم استخدام العائد على الموجودات كمقياس للربحية في العديد من الدراسات السابقة منها على سبيل المثال:

(Andreas & Gabrielle ,2011; Deger & Adem ,2011; Fadzlan &)
(Habibullah,2009; Timothy & Robin,2009; Polius and Samuel, 2000)

ويساوي العائد على الموجودات صافي الربح مقسوماً على إجمالي الموجودات.

أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة فهي كما وردت في الأدبيات النظرية (معدل التضخم، النمو الاقتصادي، حجم الشركة، نسبة الرفع المالي، مخاطر السيولة، ومعدل الخسارة).

الجدول (2) يمثل ملخص لمتغيرات الدراسة المستخدمة في تحليل الانحدار.

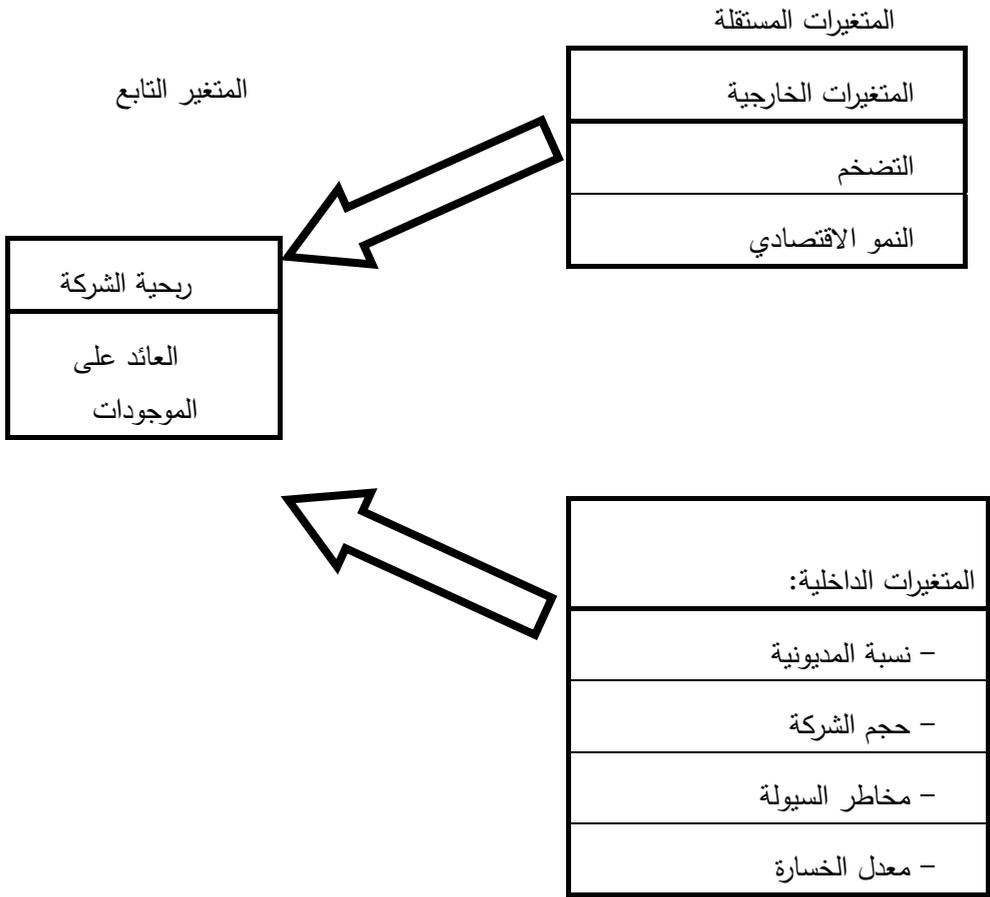
محددات ربحية شركات التأمين الإسلامية دراسة ميدانية على شركات التأمين الإسلامية الأردنية

خالد لافي النيف، هناء محمد الحنيطي

الجدول (2) متغيرات الدراسة وطرق قياسها

الاختصار	المتغير	النائب
المتغير التابع		
ROA	ربحية الشركة (1)	العائد على الموجودات وهو يساوي (صافي الربح ÷ إجمالي الموجودات)
المتغيرات المستقلة		
INF	معدل التضخم	معدل التضخم المعلن عنه رسمياً من قبل دائرة الإحصاءات العامة.
EG	النمو الاقتصادي	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي $\text{GDP} = \text{GDP1} \div (\text{GDP2} - \text{GDP1})$
TA	حجم الشركة	اللوغرتم الطبيعي لإجمالي الموجودات
LEV	نسبة الرفع المالي	نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات
LIQ	مخاطر السيولة	بنسبة الودائع والنقد وما في حكمه إلى الموجودات.
LOS	معدل الخسارة (2)	صافي تكلفة التعويضات، ÷ صافي الإيرادات المتحققة من الأقساط المكتتبة

إنموذج الدراسة: الشكل رقم (1)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى الدراسات السابقة.

إجراءات الدراسة

أجريت هذه الدراسة لفترة زمنية واحدة مدتها ست سنوات، تمتد من الربع الأول من عام 2008 وحتى الربع الرابع من عام 2013 م، ويرجع سبب اختيار هذه الفترة إلى أن إحدى الشركتين عينة الدراسة قد تأسست عام 2007م، وتم اعتماد البيانات الربعية بهدف تكبير حجم العينة وزيادة عدد المشاهدات إلى 48 مشاهدة لتصبح مقبولة إحصائياً.

الأساس النظري للنموذج القياسي:

يهدف التوصل إلى نموذج قياسي مناسب لاختبار الفرضيات وتقدير تأثير المتغيرات المستقلة على أداء شركات التأمين الإسلامية، وبما أن هذه الدراسة تناولت شركتين فقط، وإعتمدت على بيانات سلسلة زمنية ربعية من 2008 إلى 2013، فإن هذه الدراسة سوف تستخدم نموذج السلاسل القطاعية، المعروفة باسم بيانات البانيل (Panel Data)، والتي تستخدم عادة، لتكبير حجم العينة، عندما لا تتوفر بيانات كافية من نوع السلسلة الزمنية، أو من نوع البيانات القطاعية، حيث توفر عدداً أكبر من المشاهدات مما يزيد درجات الحرية (Degree of freedom) ويحسن من كفاءة التقدير القياسي (Econometric Estimation)، وبذلك فقد أصبح عدد المشاهدات في هذه الدراسة 48 مشاهدة (شركتين X 24 ربع سنة). وتجمع بيانات البانيل بين البيانات القطاعية (Cross-Section Data)، وبيانات السلاسل الزمنية (Time Series Data)، وذلك لتفادي العيوب التي تعاني منها النماذج المعتمدة على البيانات القطاعية فقط مثل: تجاهلها لعنصر الزمن والاختلاف في خصائص الشركات وقلة المشاهدات. وتقادى العيوب التي تعاني منها النماذج المعتمدة على بيانات السلاسل الزمنية، مثل إهمال بيانات السلسلة الزمنية أثر التغيير في سلوك المتغير من مفردة إلى أخرى، وافترض أن الشركات تتصرف وتستجيب بنفس الطريقة حيال حدث ما.

ومن مزايا استخدام بيانات البانيل أيضاً، أنها تمكن من إحتساب عدم التجانس غير المشاهد (unobserved heterogeneity) في الشركات المختلفة عبر الزمن، على شكل الأثر الخاص بكل شركة (Unobserved firm-(Specific Effect). وأنها أيضاً تخفض من الارتباط المتعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة، وتحد من التحيز المحتمل الناتج عن التقدير،

الذي يعزى إلى الارتباط بين أي أثر فردي غير مشاهد. (عطية، عبد القادر (2005)، النيف، وآخرون (2010)،

Greene, William H., (1998), EViews 4 User's Guide 1994, Gujarati, D.N., (2003),

وتأخذ الصيغة العامة للنموذج القياسي المعتمد على بيانات البانيل الشكل التالي:

$$Y_{it} = \alpha + \beta_1 X_{1it} + \beta_2 X_{2it} + \dots + \beta_k X_{kit} + E_{it} \dots \dots \dots (1)$$

Y_{it} : المتغير التابع للشركة (i) في السنة (t).

i: تمثل مشاهدات وحدات البيانات القطاعية، كالبنوك مثلا وعددها N .

t: تمثل السنة ضمن الفترة الزمنية (T) للدراسة.

α : الحد الثابت.

β_1 إلى β_k المعاملات المقدرة للمتغيرات المستقلة.

X_{1it} إلى X_{kit} المتغيرات المستقلة للبنك (i) في السنة (t).

E: الخطأ العشوائي.

وعليه فإن النموذج القياسي المناسب والمستخدم في هذه الدراسة لإستخراج معادلة الانحدار لمقياس

الربحية (العائد على الموجودات) سيكون على النحو التالي:

ويمكن صياغة معادلة نموذج الانحدار كما يلي:

$$ROA_{i,t} = \alpha + \beta_1 INF_{i,t} + \beta_2 EG_{i,t} + \beta_3 TA_{i,t} + \beta_4 LEV_{i,t} + \beta_5 LIQ_{i,t} + \beta_6 LOS_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \dots \dots \dots (1)$$

حيث ان:

(i) هي الشركة و (t) هي ربع السنة

(α) هي الأثر الخاص بكل شركة و (ε) حد الخطأ. باقي المتغيرات كما في الجدول (2)

محددات ربحية شركات التأمين الإسلامية دراسة ميدانية على شركات التأمين الإسلامية الأردنية

خالد لافي النيف، هناء محمد الحنيطي

ولكن قبل استخراج معادلة الإنحدار (1) لا بد من إجراء بعض من الاختبارات التمهيدية من أجل ضمان ملاءمة البيانات لافتراضات تحليل الإنحدار الأساسية، مثل التأكد من عدم وجود ارتباط خطي عال متعدد أو تام (No Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة، باستخدام مصفوفة الارتباط، واختبار معامل تضخم التباين (VIF) (Variance inflation Factory) واختبار التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير من متغيرات الدراسة، مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين (VIF) للقيمة (10) وقيمة اختبار التباين المسموح (Tolerance) أكبر من (0.05).

الجدول (3) يبين مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة.

جدول (3) مصفوفة الارتباط

معدل التضخم	النمو الاقتصادي	حجم الشركة	نسبة الرفع المالي	مخاطر السيولة	معدل الخسارة
1.000000					
0.097956	1.000000				
-0.049064	-0.060738	1.000000			
-0.048323	-0.053355	-0.219313	1.000000		
-0.037630	-0.028721	0.772628	-0.565162	1.000000	
-0.298455	-0.018476	-0.541586	0.688715	-0.754716	1.000000

يظهر الجدول (2) نتائج مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتي تبين أن معاملات الارتباط بين هذه المتغيرات ضعيفة بالغالب ومقبولة حيث انحصرت قيم هذه المعاملات بين (0.0378 و 0.772) بالقيمة المطلقة، ولا تدل على وجود ارتباط عال بينها، وهذا يدل على خلو البيانات من مشكلة الارتباط المتعدد (Multicollinearity)

يظهر الجدول وجود علاقة طردية بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي (0.098) في حين أظهرت النتائج علاقة سلبية للتضخم مع باقي المتغيرات (-0.049 مع حجم الشركة، -0.048 مع نسبة الرفع المالي، -0.038 مع مخاطر السيولة، -0.30 مع معدل الخسارة). أما بالنسبة للنمو الاقتصادي فإن نتائج الارتباط تشير إلى وجود علاقة سلبية مع حجم الشركة (-0.06) ومع نسبة الرفع المالي (-0.05) ومع مخاطر السيولة (-0.003) ومع معدل الخسارة (-0.02).

كذلك تشير النتائج إلى وجود علاقة طردية بين حجم الشركة ومخاطر السيولة (0.77) وعلاقة عكسية مع نسبة الرفع المالي (-0.22) ومعدل الخسارة (0.54). وتشير أيضا إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة الرفع المالي ومخاطر السيولة (-0.57) وعلاقة طردية مع معدل الخسارة (0.69) وأخيرا تشير إلى وجود علاقة عكسية بين مخاطر السيولة ومعدل الخسارة (-0.75).

كذلك فإن قيم اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات نقل عن 10 وتتراوح بين (1.061-1.638)، وأن قيم اختبار التباين المسموح (Tolerance) تراوحت بين (0.421-0.953) وهي أعلى من (0.05) ويعد هذا مؤشرا على عدم وجود ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity).

وقد تم أيضا استخراج قيم ودلالة جاركسي بيررا (Jarque-Bera probabilities) للتأكد من التوزيع الطبيعي للبواقي (Residual) وقد دلت النتيجة على ذلك حيث بلغت قيمة J.B (0.676) وعند مستوى دلالة (0.713).

كما تم استخدام اختبار داريون واتسون (D.W) لاختبار عدم وجود ارتباط ذاتي (No Autocorrelation) بين الأخطاء (U) الداخلة في معادلة الانحدار المتعدد، بهدف التأكد من أن قيم المتغير العشوائي التي تحدث خلال فترة معينة (U_t) لا ترتبط بقيم المتغير العشوائي، التي تسبقها أو التي تلحقها، وقد أظهرت النتائج أن قيمة اختبار D.W قد بلغت 2.12 وهي قيمة مقبولة إحصائيا وتشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي (No Autocorrelation) بين الأخطاء (U) الداخلة في معادلة الانحدار.

ولاختبار معنوية مقدرات معاملات النماذج (β_i)، فقد تم استخدام اختبار (T)، كذلك فقد تم استخدام معامل التحديد (R^2) لاختبار القدرة التنبؤية للنموذج واختبار (F) لحسن المطابقة (Goodness of Fit).

النتائج والمناقشة:

أولاً: نتائج الإحصائيات الوصفية:

الجدول (4) يبين الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

جدول (4) الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغير	ROA	التضخم	النمو الاقتصادي	حجم الشركة	نسبة الرفع المالي	السيولة	معدل الخسارة
الوسط الحسابي	0.04765	0.05488	0.03267	28201247	0.26862	0.46967	0.57163
الوسيط	0.02544	0.04825	0.05809	28249746	0.313575	0.489500	0.592500
أكبر قيمة	0.289340	0.139410	0.15726	7.574276	0.444180	0.587000	0.762253
أقل قيمة	0.008840	-0.00672	-0.11685	7.348390	0.076380	0.318000	0.160000
الانحراف لمعياري	0.074488	0.043567	0.097363	0.067633	0.116825	0.103366	0.170195
Skewness	2.896368	0.766425	-0.19106	0.253053	-0.33445	-0.45829	-0.92804
Kurtosis	9.652032	3.159438	1.477290	2.129710	1.876239	1.636088	3.493707
Jarque-Bera	155.6107	4.750097	4.929314	2.027098	3.420549	5.400742	7.377480
Probability	0.000000	0.093010	0.085038	0.362929	0.180816	0.067181	0.025003
Observations	48	48	48	48	48	48	48

يظهر الجدول (4) أن متوسط معدل العائد على الموجودات قد بلغ حوالي 4.8% في حين بلغت قيمة الوسيط 2.5% وتراوحت القيم بين 0.008 كأقل قيمة و 28.9% كأكبر قيمة.

أما بالنسبة لمعدل التضخم فقد بلغ المتوسط خلال فترة الدراسة 5.5% تقريبا وبلغت قيمة الوسيط 4.8% تقريبا. وقد بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي 3.3% والوسيط 5.8%. أما متغير حجم الشركات فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي والوسيط 28.2 مليون دينار تقريبا. وتراوحت نسبة الرفع المالي بين 7% و 44% ويمتوسط بلغ 26.9% تقريبا. أما نسبة النقد وإجمالي الودائع إلى

إجمالي الموجودات فقد تراوحت بين 32-59% تقريبا وبلغت قيمة المتوسط 47%. اما معدل الخسارة فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي 57% والوسيط 59%.

ثانيا: نتائج اختبار الفرضيات:

الجدول (5) التالي يبين نتائج اختبار تحليل الانحدار المقطعي للمتغير التابع وهو العائد على الموجودات

الجدول (5) نتائج اختبار تحليل الانحدار المقطعي للمتغير التابع (العائد على الموجودات)

العائد على الموجودات				
SIG	T	S.E	المعامل	المتغير
0.2028	-1.29418	1.220599	-1.57967	الثابت
0.0000	8.447166	0.176160	1.488056	معدل التضخم
0.7973	0.258502	3.44E-07	8.90E-08	النمو الاقتصادي
0.0021	3.161658	0.623711	0.197184	حجم الشركة
0.0093	-2.731512	0.090245	-0.246506	نسبة الرفع المالي
0.5082	-0.667426	0.140934	-0.094063	مخاطر السيولة
0.0002	4.136142	0.079290	-0.327953	معدل الخسارة
69				R ²
0.000		15.22		F
0.551				DW

تشير النتائج في الجدول (5) إلى ثبات صلاحية نموذج الانحدار المستخدم لاختبار الفرضيات استنادا إلى ارتفاع قيم (F) المحسوبة عن قيمتها الجدولية على مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.01)$. ويتضح من النموذج أن قيمة معامل التحديد R² قد بلغت (69%) وهذا يعني أن المتغيرات الداخلية

والخارجية تفسر ما مقداره (69%) من التباين في ربحية شركات التأمين الإسلامية الأردنية، مما يدل على وجود أثر هام للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع.

وبناء على ذلك، فإننا نرفض فرضية النفي الرئيسية القائلة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات الخارجية (التضخم، النمو الاقتصادي) والمتغيرات الداخلية (حجم الشركة، نسبة المديونية، مخاطر السيولة، معدل الخسارة) على معدل العائد على الموجودات في شركات التأمين الإسلامية الأردنية. ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود هذا الأثر.

كما وتظهر النتائج في الجدول (5) وجود أثر إيجابي لمعدل التضخم على ربحية شركات التأمين الإسلامية الأردنية حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (8.447) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.01)$. وبلغت قيمة المعامل (1.488056) ويعني ذلك أن زيادة معدل التضخم بنسبة 1% سيؤدي إلى ارتفاع العائد على الموجودات بمقدار 1.488 %، ويمكن تفسير هذه النتيجة حسب وجهه نظربالعض بأن معدل التضخم يؤثر إيجابيا على القطاع المالي وذلك بسبب أن الشركات العاملة في هذا القطاع تتوقع التضخم وتقوم بتعديل أوضاعها بما يضمن تحقيق ربح أكبر، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسات ميدانية عديدة منها على سبيل المثال دراسة (Abdul J, Hamidi and Abdul Karim. 2012) ودراسة (Sufian,2009) في كوريا، ودراسة (Fadzlan (2010) في تايلند ودراسة (Naceur and Goaid, 2003) في البنوك التونسية ودراسة (Wasiuzzaman and Tarmizi, 2009) في ماليزيا، ودراسة (Bashir, 2000) في دول الشرق الأوسط.

وبناء على ذلك، فإننا نرفض فرضية النفي الفرعية الأولى القائلة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم على معدل العائد على الموجودات في شركات التأمين الإسلامية الأردنية. ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود هذا الأثر.

أما بالنسبة لمتغير معدل النمو الاقتصادي فإن الجدول (5) يظهر عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لهذا المتغير على معدل العائد على الموجودات في شركات التأمين الإسلامية الأردنية، حيث كانت قيمة المعامل صغيرة وقريبة جدا من الصفر وبلغت قيمة (T) المحسوبة (0.26) وهي أقل من 2 وبمستوى دلالة أكبر بكثير من $(\alpha \geq 0.10)$. ومع أن هذه النتيجة غير متوقعة ويصعب إيجاد تفسير لها كون النمو الاقتصادي يؤثر إيجابيا بكافة القطاعات ويحفز الاستثمار فإنه يمكن

القول بأن هذه النتيجة قد تعزى لعدم قدرة شركات التأمين الإسلامية الأردنية من الاستفادة من منافع النمو الاقتصادي والفرص المتاحة لزيادة أرباحها، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة أيضا إلى ما تمت الإشارة إليه سابقا حول محددات الدراسة مثل صغر حجم العينة وقصر الفترة الزمنية.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات ميدانية عديدة منها على سبيل المثال: دراسة (Alper and Anbar, 2011) في تركيا، ودراسة (Ramlall, 2009) في تاوان ودراسة (Naceur and Goai, 2003) في تونس.

وبناء على ذلك، فإننا نقبل فرضية النفي الفرعية الثانية القائلة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل النمو الاقتصادي على معدل العائد على الموجودات في شركات التأمين الإسلامية الأردنية.

تشير النتائج المتعلقة بمتغير حجم الشركة إلى نتيجة متوقعة وهي وجود أثر إيجابي وبدلالة إحصائية لمتغير حجم الشركة مع معدل العائد على الموجودات في شركات التأمين الإسلامية الأردنية، حيث بلغت قيمة المعامل 0.197 وبلغت قيمة (T) المحسوبة (3.16) وعند مستوى دلالة أقل من ($\alpha \leq 0.01$). وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه النظرية الاقتصادية من أن زيادة حجم الشركة يمكنها من الاستفادة من مزايا وفورات الحجم الاقتصادي الكبير (Economic of Scale) الفنية والإدارية والمالية التي تؤثر على كفاءتها وقدرتها على إستغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة بشكل أفضل وبما يؤدي إلى خفض متوسط التكاليف وبالتالي رفع مستوى أرباحها، وهذا يعني أنه كلما زاد حجم الشركة زادت كفاءتها في تقديم خدمات بكلفة أقل وأدى ذلك إلى ارتفاع معدل العائد على الموجودات في شركات التأمين الإسلامية الأردنية.

كذلك فإن نتيجة هذه الدراسة تتفق مع ما توصلت إليه دراسات ميدانية عديدة منها على سبيل

المثال: (Dennis and Taisier (2011); Fadzlan (2010)

وبناء على ذلك، فإننا نرفض فرضية النفي الفرعية الأولى القائلة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على معدل العائد على الموجودات في شركات التأمين الإسلامية الأردنية. ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود هذا الأثر.

أما بالنسبة لمتغير الرفع المالي LEV فإن النتائج تشير إلى وجود علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة 2.7 وعند مستوى دلالة أقل من ($\alpha \leq 0.01$) وبلغت قيمة المعامل (-0.246506) ويعني ذلك أن زيادة نسبة الرفع المالي بنسبة 1% سيؤدي إلى

انخفاض العائد على الموجودات بمقدار 0.246 %، ويمكن ان تفسر هذه النتيجة بأن ارتفاع مستوى ربحية الشركة يعني ارتفاع الأرباح المحتجزة (التمويل الذاتي) وانخفاض الحاجة إلى التمويل الخارجي ومن ثم انخفاض الحاجة إلى الديون وبالتالي اعتماد المؤسسة بدرجة أقل على الأموال المقترضة (الجزائر zag ص 159).

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات عديدة منها دراسة (Velnampy and Niresh, 2012)، ودراسة (Dimitris and Maria, 2008).

وبناء على ذلك، فإننا نرفض فرضية النفي الفرعية الأولى القائلة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الرفع المالي على معدل العائد على الموجودات في شركات التأمين الإسلامية الأردنية. ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود هذا الأثر.

أما بالنسبة لمتغير مخاطر السيولة فإن الجدول (5) يظهر وجود أثر سلبي ولكنه ليس ذو دلالة إحصائية لهذا المتغير على معدل العائد على الموجودات في شركات التأمين الإسلامية الأردنية، حيث كانت قيمة المعامل (-0.094) وبلغت قيمة (T) المحسوبة (0.667) وهي أقل من 2 وبمستوى دلالة أكبر بكثير من ($\alpha \geq 0.10$). ومع أن هذه النتيجة غير متوقعة فأنها يمكن أن تعزى لطبيعة محافظ التأمين والتي يشكل التأمين على السيارات الجزء الأكبر منها وهي تشكل التزاما لمدة أقل من سنة، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة أيضا إلى ما تمت الإشارة إليه سابقا حول محددات الدراسة مثل صغر حجم العينة وقصر الفترة الزمنية.

وتختلف هذه النتيجة مع ما تشير إليه أدبيات الإدارة المالية حول وجود علاقة سلبية بين سيولة المؤسسة والعائد ومع نظرية الخطر والعائد التي تشير إلى العلاقة الطردية بينهما.

وبناء على ذلك، فإننا نقبل فرضية النفي الفرعية الخامسة القائلة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على معدل العائد على الموجودات في شركات التأمين الإسلامية الأردنية.

وأخيرا، تظهر نتائج الاتحداً وجود أثر سلبي وذو دلالة إحصائية لمعدل الخسارة على معدل العائد على الموجودات في شركات التأمين الإسلامية الأردنية، حيث كانت قيمة المعامل (-0.32795) وبلغت قيمة (T) المحسوبة (4.136) وعند مستوى دلالة أقل من ($\alpha \leq 0.01$) ويعني ذلك أن زيادة معدل الخسارة بنسبة 1% سيؤدي إلى انخفاض العائد على الموجودات بمقدار 0.328 %، وهذه النتيجة منطقية حيث أن ارتفاع نسبة التعويضات إلى إجمالي الأقساط يشكل مصاريف

وخسائر اضافية تقتطع من أرباح الشركة. ومع عدم وجود دراسات سابقة تناولت هذا المتغير - حسب علم الباحثين - تنتفي القدرة على المقارنة، وبناء على ذلك، فإننا نرفض فرضية النفي الفرعية السادسة القائلة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الخسائر على معدل العائد على الموجودات في شركات التأمين الإسلامية الأردنية. ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود هذا الأثر.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها أن المتغيرات المستقلة التي تؤثر في ربحية الشركة وبدلالة إحصائية هي معدل التضخم وحجم الشركة تأثيراً إيجابياً ونسبة الرفع المالي ومعدل الخسارة تأثيراً سلبياً، في حين أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لكل من متغير معدل النمو الاقتصادي ومخاطر السيولة.

الاستنتاجات والتوصيات:

فيما يلي أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت لها الدراسة:

- 1- هناك فروق جوهرية بين شركات التأمين التقليدية وشركات التأمين الإسلامية كان من أهمها قيام شركات التأمين الإسلامية على التعاون وأحكام الشريعة الإسلامية.
- 2- أن حساب حملة الوثائق في شركات التأمين الإسلامي منفصل عن حساب وحقوق حملة الأسهم.
- 3- شركات التأمين الإسلامية كما في باقي شركات الاعمال تسعى إلى تحقيق الربحية وتحسين الأداء بما يضمن استمراريتها وديمومتها، لذلك فإن هناك حاجة ملحة لإدانة تقييم الاداء واجراء الدراسات والتحليل المستمر بما يحقق هذه الغاية.
- 4- إن شركات التأمين الإسلامية تعتبر شركات واعدة، فبالرغم من حداثة عهدها مقارنة مع شركات التأمين التقليدية فإنها أصبحت منافساً قوياً وثبتت جدارتها ومصداقيتها.
- 5- تتأثر ربحية شركات التأمين الإسلامية بمعدل التضخم وحجم الشركة إيجابياً.
- 6- هناك عدة عوامل داخلية تؤثر سلباً في ربحية شركات التأمين الإسلامية مثل نسبة الرفع المالي ومعدل الخسارة.

ومن خلال الاستنتاجات السابقة يوصي الباحثان بما يلي:

- (1) العمل على تعزيز القدرات المالية الذاتية والقدرات الفنية والإدارية لشركات التأمين الإسلامية.
- (2) تعزيز الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير والعمل على تطوير المنتجات التأمينية لتلبية كل متطلبات أسواق التأمين التي تتنافس فيها الشركات الأعضاء .
- (3) ضرورة العمل على تخفيض عدم الكفاءة وتخفيض معدل الخسارة.
- (4) ضرورة زيادة ورفع مستوى التعاون بين شركات التأمين الإسلامي.
- (5) ضرورة التركيز على إجراء الدراسات على البلدان المختلفة لبيان فيما إذا كان هذا الأثر يختلف من بلد لآخر وتحري أسباب ذلك بما يحسن من أداء شركات التأمين الإسلامية.

المراجع

الإتحاد الأردني لشركات التأمين، تقرير أعمال التأمين في الأردن، النصف الأول 2013

www.joif.org

الإتحاد الأردني لشركات التأمين، تقرير أعمال التأمين في الأردن 2010 للاتحاد ص 19

انظر: الصوا، علي، الفرق بين التأمين الإسلامي والتأمين التجاري، مجلة المصارف الإسلامية، العدد الأول، جماد أول رجب 1425 هـ، سبتمبر 2004، يصدرها بنك سبأ الإسلامي.

تير، زغود (2009)، محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بالقطاعات العام الخاص في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر.

الزرقاء، مصطفى أحمد، نظام التأمين حقيقته والرأي الشرعي فيه، الطبعة الرابعة، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1994.

السنهوري، عبد الرزاق، الوسيط في شرح القانون المدني، ج1، القاهرة، دار النهضة العربية، 1964م، ج7.

شبير، محمد عثمان، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس، 1416 هـ - 1996.

الشوملي، عبدالله محمد، العوامل المؤثرة على الربحية في شركات التأمين الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2010.

الصوا، علي، العلاقة بين المستأمنين والمساهمين ودور هيئات الرقابة الشرعية في نظام التأمين، ندوة التأمين الإسلامية، شركة التأمين الإسلامية، عمان، 1418 هـ 1997م

عبدالحميد، عادل، (بلا) محددات ربحية شركات التأمين الكويتية ()

عطية، عبد القادر (2005)، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق. الاسكندرية: الدار الجامعية.

العطير، عبد القادر، التأمين البري في التشريع الأردني، عمان، مكتبة دار الثقافة، 1995

الكردي، أحمد الحججي (2002)، التأمين الإسلامي والتأمين التقليدي هل هنالك فروق؟ (حلقة حوار

حول عقود التأمين الإسلامي) التي تم عقدها في 28-30/10/1422 هـ الموافق 12-

2002/1/14م في جدة، بالمملكة العربية السعودية بدعوة من البنك الإسلامي للتنمية.

المذكرات الإيضاحية للقانون المدني الأردني: 615/2.

موقع الاتحاد العالمي لشركات التأمين http://www.foiitc.com/Abou_a/Abou_a.htm

الندوة الفقهية الرابعة لبيت التمويل الكويتي، أعمال الندوة الفقهية الرابعة، 1416هـ - 1995.

النيف، وآخرون (2010) الأهمية النسبية للحصة المملوكة من الأجانب وأثرها في ربحية البنوك التجارية الأردنية، المجلة العربية للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 1، العدد 5.

Abdul Jamal, Amer Azlan, Masyhuri Hamidi, Mohd Rahimie Abdul Karim,(2012). Determinants of Commercial Banks' Return on Asset: Panel Evidence from Malaysia, IRACST – International Journal of Commerce, Business and Management (IJCBM), Vol. 1, No3, December 2012.

Abor, J. (2005), “The Effect of Capital Structure on Profitability: An Empirical Analysis of Listed Firms in Ghana”, The Journal of Risk Finance, Vol. 6 No.5.

Abreu and Mendes, 2000) من ماليزيا

Alper, D., Anbar, A. (2011) “Bank Specific and Macroeconomic Determinants of Commercial Bank Profitability: Empirical Evidence from Turkey” Business and Economic Research Journal, Volume 2.Number 2.2011 pp.139-152 ISSN: 1309-2448.

Andreas Dietrich & Gabrielle Wanzenried (2011), Determinants of bank profitability before and during the crisis: Evidence from Switzerland, Journal of International Financial Markets, Institutions & Money, Vol.21, pp.307–327.

Bashir, A.M., ‘Determinants of profitability and rates of return margins in Islamic Banks: Some evidence from the Middle East’, paper presented at the ERF Seventh Annual Conference, 26-29th October 2000, Amman, Jordan.

Greene, William H., (1998). Econometric Analysis, 2nd ed., N.Y: PP:316, 444- –EViews 4 User’s Guide, 1994–2002 Quantitative Micro Software, LLC,: PP 551-571. www.eviews.com.

Deger, Alper & Adem Anbar (2011), Bank Specific and Macroeconomic Determinants of Commercial Bank Profitability: Empirical Evidence

- from Turkey, *Business and Economics Research Journal*, No. 2, pp. 139-152.
- Dennis Olson & Taisier A. Zoubi (2011), Efficiency and bank profitability in MENA countries, *emerging market review*, Vol.12, pp. 94–110.
- Dimitris, M. & Maria, P. (2008).
- Fadzlan Sufian & Muzafar Shah Habibullah 2009, Bank specific and macroeconomic determinants of bank profitability: Empirical evidence from the china banking sector, *Frontiers of Economics in China*, Vol. 14, pp. 274–291.
- Fadzlan Sufian (2010), Developments in the profitability of the Thailand banking sector: panel evidence from the post Asian crisis period, *Int. J. Economics and Accounting*, No.1, pp.161-179.
- Flamini V., McDonald C. and Schumacher L., (2009), “The Determinants of Commercial Bank.
- Gujarati, D.N., (2003). *Basic Econometrics*, 4th ed., N.Y: . PP: 636-637.
- Jensen. M.C and Meckling. W; Theory of the firm: managerial behaviour, agency costs and capital structure, *journal of financial economics*, 3 octobre, 1976, pp305-360.
- Jensen. M.C; Agency costs of free cash flow, corporate finance and takeovers, *American Economic Review*, vol 76,1986, pp323-329.
- Joshua, A (2005) the effect of capital structure on profitability: an empirical analysis of listed firms in Ghana. *the journal of risk finance*, 6:5, 438 - 445.
- Khrawish, H.A. (2011) “Determinants of Commercial Banks Performance: Evidence from Jordan”. *International ResearchJournal of Finance and Economics*, ISSN 1450-2887 Issue 81 (2011).
- Myers. S.C.; Determinants of corporate borrowing, *Journal of Financial Economics* 5, 1977, pp. 147-175.
- Naceur and Goaid (2010), The Determinants of Commercial Bank Interest Margin and Profitability: Evidence from Tunisia. *Journal of Frontiers in Economics and Finance*, Vol.5, No. 1, pp 106-130.

- Naceur and Goaid, (2003), The Determinants of the Tunisian Deposit Banks' Performance, *Applied Financial Economics*, 1 (11): 317-319.
- Perry, P. (1992) "Do Banks Gain or Lose from Inflation" *J. Retail Bank.* 14 (2) (1992), pp. 25-40.
- Polius and Samuel, (2000); Profitability in Sub-Saharan Africa", Working Paper, WP/09/15, International Monetary Fund.
- Ramadan, I.Z., Kilani, Q.A., Kaddumi, T.A. (2011) "Determinants of Bank Profitability: Evidence from Jordan" *International Journal of Academic Research*, Vol. 3. No. 4. July 2011, I Part.
- Ramlall, I. (2009) "Bank-Specific, Industry-Specific and Macroeconomic Determinants of Profitability in Taiwanese Banking System: Under Panel Data Estimation" *International Research Journal of Finance and Economics*, ISSN 1450-2887 Issue 34 .
- Ross. S, (1977), The determination of Financial Structure: The incentive signalling approach, *The Bell Journal of Economics*, V 8, pp23-40.
- Brissimis, Sophocles N. & Delis, Manthos D. & Papanikolaou, Nikolaos I., 2008. "Exploring the nexus between banking sector reform and performance: Evidence from newly acceded EU countries," *Journal of Banking & Finance*, Elsevier, Vol. 32(12), pages 2674-2683, December.
- Sufian, F. (2009) "Determinants of bank efficiency during unstable macroeconomic environment: Empirical evidence from Malaysia" *Research in International Business and Finance* 23 (2009) 54-77.
- Timothy H. Hannan & Robin A. Prage 2009, The profitability of small single-market banks in an era of multi-market banking, *Journal of Banking & Finance*, 33, pp.263-271.
- Velnampy and J.Aloy Niresh, (2012), The Relationship between Capital Structure & Profitability, *Global Journal of Management and Business Research*, Volume 12 Issue 13 Version 1.0 Year 2012.
- Wasiuzzaman, S. and Tarmizi, H.A.A (2009), "Profitability of Islamic Banks in Malaysia: An Empirical Analysis" *Journal of Islamic Economics, Banking and Finance*, Volume-6, No. -4.